استوعبت الاهداف الادارية والاخرى ما نسبته ٢٢،٥٪ في كل من الميزانيتين المذكورتين ، واستوعبت المتطلبات الاجتماعية ما نسبته ٥٨،٨٪ ، ٥٥،٦٪ من الموازنتين المذكورتين (انظر الجدول رقم ٣) . ومما تجدر ملاحظته ان للمستثمر الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة بعض تسهيلات تقدم له لاقامة مشاريع فيها ، اهمها منحه قرضا من بنك التنمية الصناعي بقيمة نصف الاستثمار في الاصول الثابتة وبفائدة ٩٪ وهو اقل سعر فائدة لمثل هذه القروض في اسرائيل(٢٢).

الجدول رقم (٣)

ميزانية اسرائيل للضفة الغربية

حسب البنود الرئيسية

(بالنسب)

الاهداف	١٩٦٨/١٩٦٩	١٩٦٩/١٩٧٠
الاهداف الاقتصادية	١٨،٧	١٨،٩
المتطلبات الاجتماعية	٥٨،٨	٥٥،٦
الادارية والاخرى	٢٢،٥	٢٥،٥
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر : The Military Administration of the Administered Areas, op. cit., p. 6.

ثالثا : السياسة المصرفية : تتحرك السياسة المصرفية لاسرائيل في الضفة الغربية في اطار اهداف التكامل التدريجي بين قطاعات الضفة الغربية الاقتصادية وقطاعات الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولة عزلها تدريجيا عن ارتباطاتها المصرفية في الضفة الشرقية ، وفتح مجالات للتوسع في النشاط المصرفي للمصارف الاسرائيلية في منطقة الضفة الغربية . وفي ضوء هذه التطلعات لا تبدي السلطات الاسرائيلية رغبة في تمكين فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية من استئناف انشطتها المصرفية وتقديم خدماتها للمواطنين. ولدى ضغط المؤسسات الدولية (خاصة صندوق النقد الدولي) عليها ، يلاحظ ان سياستها تتركز في ضرورة قيام هذه الفروع بتسوية حساباتها وتحصيل ودائعها لدى مراكزها الاصلية في الضفة الغربية ، وحصولها على مخطف الوثائق المتعلقة بها، تمهيدا لاستقلالها التام عن مراكزها الاصلية في الضفة الشرقية ، مع وجود اشراف مباشر من مفتش البنوك الاسرائيلي، ونوع من الحماية ضمنها لها بنك اسرائيل في القدس (البنك المركزي الاسرائيلي) . ويستخدم الاسرائيليون دائما شرط تحرير فروع البنوك من كل تبعية او ارتباط بدولة لا تقيم علاقات منتظمة مع اسرائيل بصفة عامة . كما تشترط على فروع البنوك في الضفة الغربية حظر اجراء المعاملات بين بعضها لصالح حساب دولة لا تقيم مع اسرائيل مثل هذه العلاقات .

ويلاحظ فيما يتعلق بسياسة الاقراض الاسرائيلية في الضفة الغربية انها تركز على منح القروض لتمويل المشاريع العامة ومشاريع الخدمات بشروط اسهل من شروط منحها لاغراض التجارة . فبينما تمنح القروض للمشاريع غير التجارية لمدة ثماني سنوات وبفائدة مقدارها ٦٪ ، فان القروض التي تقدم للمشاريع التجارية تكون لمدة خمس سنوات وبفائدة مقدارها ٨٪(٢٣). مع العلم بأن المشاريع غير التجارية تتركز في مشاريع الطرق وتاسيس خدمات الكهرباء والمياه .

رابعا : السياسة العمالية : يعتبر النقص في العمالة المدربة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الاسرائيلي على اثر حرب حزيران ١٩٦٧. ولا زالت هذه المشكلة حتى الان بفعل سياسة التعبئة الشاملة ووصول الاقتصاد الى مرحلة قريبة من العمالة الكاملة . لذلك اتجهت ادارة السياسة الاقتصادية لاسرائيل للاستفادة القصوى من الطاقة العمالية العربية لمواجهة احتياجات النمو الاقتصادي في ظل ظروف اقتصاديات الحرب والتعبئة(٢٤). خاصة وان مستوى الاجور للعمال العرب في المناطق العربية المحتلة يقل كثيرا عن مستواه في اسرائيل . لهذا فقد قامت الادارة العسكرية في الضفة الغربية بفتح مكاتب عمل في كل من الخليل ورام الله وجنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس وبيت لحم ، تتولى هذه المكاتب تسجيل اسماء الباحثين عن عمل وتاكيد حقهم في العمل ، ومن ثم توجيههم لفرص العمل داخل المناطق العربية المحتلة واسرائيل(٢٥). ويقوم العمال العرب في الضفة الغربية بالاشتغال في الاعمال العامة كمشاريع الطرق واعمال الصيانة للمدارس والمستشفيات ، وبالنسبة لاسرائيل يشتركون في اعمال تجميع الحمضيات وقطفها والتشجير والبناء والصناعة الخفيفة كصناعة التعليب والتغليف . وقد بلغ عدد العمال العرب العاملين في اسرائيل حتى ١٩٧٠/٢/٢٠ (٢٠) الف عامل منهم (١٤)